دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق

م. ناجي ساري فارس
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
Naginagi1966@gmail.com

المستخلص

تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي من الظواهر السلبية في مختلف الاقتصادات العالمية الرأسمالية منها والاشتراكية , والتي تؤدي إلى انكماش اقتصاد الدول التي تنتشر فيها ظاهرة الفساد في مختلف اشكاله الاقتصادية والمالية , وهذه الظاهرة ترتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات الدول النامية , وتعد ظاهرة الفساد من الظواهر القديمة والتي تواجدت على مر العصور، وفي مختلف المجتمعات , الضعيفة منها والقوية , والفقيرة والغنية . لذلك يبقى الفساد من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم المتقدم منها والمتخلف . ولهذ تسعى الدول ومنها العراق جاهداً للتخلص من هذه الظاهرة والتي تقف عائقاً في التطور الاقتصادي .وتحدث ظاهرة الفساد عن طريق أهدار المال العام , أو سرقة أموال الدولة مباشرةً أو الرشوة واستغلال المنصب الوظيفي في مؤسسات الدولة . إن ظاهرة الفساد في العراق منتشرة بشكل كبير , ولايعد أمراً حديثاً وإنما قديماً . فقد أقدم النظام السابق على تدمير الاقتصاد العراقي من خلال رسم السياسات الاقتصادية الخاطئة , مما أدى إلى تدهور مختلف القطاعات الاقتصادية , وجعل العراق في دوامة الحروب وساحة للنزاعات الاقليمية والدولية , وقد تسبب ذلك زيادة البطالة والفقر , وحرمان الانسان العراقي من أبسط مقومات العيش الكريم , ونتيجة ذلك فإن الكثير من العلماء والخبراء العراقيين في مختلف الاختصاصات هاجر إلى دول العالم المختلفة , رغم أن العراق من اغنى دول العالم من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والخبرات العلمية . ولكن سياسة الانظمة السابقة من اتباع سياسة الترهيب والتجويع وانتشار الفساد الاداري والمالي المستشري وبعلم السطات السابقة بذلك , مما جعل العراق من الدول التي تنتشر فيها ظاهرة الفساد الاقتصادي والمالي .

Study and analysis of the phenomenon of corruption in Iraq

Lecturer.Naji Sari Faris
University of Basrah
Center for Basrah and Arab Gulf Studies

Abstract

The phenomenon of economic corruption is a negative phenomenon in the various global capitalist and social economies, which lead to the contraction of the economy of the countries where corruption is widespread in various forms of economic and financial, and this phenomenon is linked to the desire of the human to obtain material gains or moral methods are illegal and clear In the societies of developing countries, and the phenomenon of corruption is an old phenomenon that existed throughout the ages, and in various societies, weak and powerful, poor and rich. Therefore, corruption remains one of the most important problems facing the developed and backward countries. This is why countries, including Iraq, are struggling to get rid of this phenomenon, which is an obstacle to economic development. The phenomenon of corruption occurs through wasting public money, stealing state funds directly or bribery and exploiting the job position in state institutions. The phenomenon of corruption in Iraq is widespread, and is not a matter of a recent but an old. The former regime destroyed the Iraqi economy by formulating erroneous economic policies, which led to the deterioration of the various economic sectors, making Iraq into a cycle of wars and a forum for regional and international disputes. This has resulted in increasing unemployment and poverty, depriving Iraqi people of the most basic elements of decent living, Many Iraqi scientists and experts in various disciplines have emigrated to various countries of the world, although Iraq is one of the richest countries in the world in terms of natural and human resources and scientific expertise. But the policy of previous regimes to follow the policy of intimidation and starvation and the spread of administrative and financial corruption rampant and the knowledge of the previous authorities, making Iraq a country where the phenomenon of economic and financial corruption.

المقدمة :

يعد الفساد الإقتصادي والمالي بصورة عامة ظاهرة عالمية , ذات جذور عميقة , إذ أن هذه الظاهرة تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية وغيرها من العوامل . وتختلف صور الفساد بأختلاف الدول والمجتمعات. إن مايشهده العراق من أزمات سياسية واقتصادية ومالية نتيجة الاوضاع المتردية التي شهدها العراق منذ الحرب العراقية - الايرانية وإلى يومنا هذا , أدت إلى ظهور الفساد بأنواعه الادارية والاقتصادية والاجتماعية والمالية. وقد تعمقت هذه الظاهرة في العراق من الماضي القريب وقد باتت مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي في كل مفاصل الحياة , وبالخصوص فترة النظام السابق وأمتدت تأثيراتها على المجتمع العراقي , وهذا الفساد بأنواعه نتج عنه تبذير للأموال العامة والإسراف غير المحسوب دون حسيب أو رقيب . وقد هربت أموال العراق وثرواته الطبيعية والاثرية إلى الخارج , , إذ تم صرف المبالغ على النظام السابق وملذاته , وعلى المشاريع التي لاتخدم العراق اقتصادياً ومالياً . ومثال ذلك بناء العديد من القصور وتجفيف الاهوار , وتخلف القطاعات الاقتصادية ومنها الصناعة والزراعة نتيجة تقـادم الالات والمكائن الصناعية والزراعية , مما سبب ذلك إلى انتشار الفقر والبطالة .

مشكلة البحث:

إن تجاوز القوانين والأنظمة , وتهريب الاموال إلى الخارج , والعقود الاستثمارية الوهمية والمحسوبية , تعد مشكلة متأصلة ومتعاقبة نتيجة الفساد الإداري والمالي والتي تأثر سلباً على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق , والمتوارثة عبر أنظمة الحكم في العراق .

أهمية البحث :

يؤدي الفساد المالي والاداري والاقتصادي إلى زيادة البطالة والفقر , وهذه الظاهرة لها أهمية كبيرة في فشل المسار التنموي من خلال عدم الاستغلال الامثل للموارد البشرية والطبيعية وجعلها تصب في خدمة التنمية نتيجة هذا الفساد المستشري في مختلف مفاصل الدولة .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على دراسة وتحليل الفساد الاقتصادي والمالي وأثره على الاقتصاد العراقي , ومدى أسهام عملية القضاء على ظاهرة الفساد الاقتصادي والمالي في العراق .

فرضيةالبحث:

استند البحث إلى فرضية مفادها إن **دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق** وهي ظاهرة متأصلة في الدولة العراقية من الماضي القريب , وزادت هذه الظاهرة بعد الاحتلال الامريكي للعراق , أدى ذلك إلى تخلف الاقتصاد العراقي , مما جعل من المهتمين بالشأن العراقي معالجة هذه الظاهرة من أجل القضاء على الفساد الاقتصادي , من أجل التقليل من البطالة والفقر .

خطة البحث :

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستقرائي الوصفي **لدراسة وتحليل** ظاهرة **الفساد الاقتصادي في العراق,** وماهي المعالجات من أجل القضاء على هذه ظاهرة في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال المباحث التالية :-

المبحث الاول : - التحليل الاقتصادي للفساد (مفهومه , اسبابه)
المبحث الثاني : - صور الفساد الاقتصادي والمالي
المبحث الثالث : - أثر الفساد الاقتصادي والمالي على الاقتصاد العراقي .
المبحث الرابع :- معالجة الفساد الاقتصادي والمالي في الاقتصاد العراقي
الاستنتاجات والتوصيات
الهوامش والمصادر

المبحث الاول
التحليل الاقتصادي للفساد (مفهومه , اسبابه)

تتباين في أشكالها وأحجامها ألازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق , ولعل من أهم تلك الظواهر تأثيراً بعد الإرهاب هي ظاهرة الفساد وبكل أنواعه (الإدارية والمالية والسياسية والقضائية.....الخ) . وستركز هذه الدراسة على الفساد الإداري بمختلف أشكاله وأنواعه ومن وجهات نظر مختلفة لكتاب ومؤلفين متعددين بمشكلة الفساد وبما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضراراً بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية, في الوقت الذي تسعى به دول العالم إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والمتمثلة في ظاهرة العولمة والتحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح, والاندماج في الاقتصاد العالمي, وتحرير الأسواق . وبناءاً على ما سبق فإن موضوع الفساد يحتل مكاناً مميزاً في المواضيع المثارة في عصرنا لما له من أثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً, ويتجلى الاهتمام بمؤشرات الفساد يمكن معرفتها من خلال الاهتمام الدولي المتزايد , العدد الكبير من البحوث التي أجريت بهذا الصدد. [1] .

لذلك فإن هناك العديد من المفاهيم للفساد :- فقد تكاثرت في ألاونة الاخيرة البحوث في الفساد لاسيما من قبل خبراء الاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع . فتركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى , ونستنتج إن ضعف المؤسسات العامة الذي هو أحد أهم أسباب الفساد يؤدي إلى إنخفاض في الاستثمار وبالتالي إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية . أما البحوث القانونية فإنها تعتبر الفساد انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية , وبالتالي فإن هناك اجماع على إن للفساد أثراً مدمراً على حكم القانون ولاسيما إذا ماطال القضاء . أما البحوث السياسية فهي تركز على الفساد بشرعية الحكم ودور مؤسسات المجتمع المدني ونماذج القوى السياسية . بينما يرى علماء الاجتماع الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة . كما يعرف احياناً بأنه الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤديها الشخص المكلف , أو هو استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية فهو يحدث عندما يقوم الموظف المكلف بخدمة عامة بطلب مبلغ من المال مقابل خدمة يفترض ان يقدمها مجاناً بحكم كونه مكتتب في الاصل القيام بها . وربما كان تعريف الفساد ألاكثر رواجاً من الناحية العملية ولاسيما بالنسبة إلى العاملين في حقول التنمية كالبنك الدولي :هو استغلال أو إساءة أستعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية , إلا أن لمثل هذا التعريف فائدة محدودة في محاربة ظاهرة الفساد بأوجهها المتعددة على الصعيد العالمي , لذلك تجنب مندوبوا الاسر وعادة مايحدث هذا الفسادالكبير على المستويين السياسي

والبيروقراطي مع ملاحظة إن الاول يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى عن الثاني , أو يمكن أن يكون بينهما بدرجة عالية من التداخل أو التشابك , إذ عادةً مايرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروطراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد [2].

وعليه فإن الفساد والذي هو مضاد للشيء الصالح , والفساد كلمة مطلقة وتتنوع مابين الفساد الاداري والمالي والاخلاقي والسياسي والاجتماعي ---- وغيرها . ونظراً لهذا الاطلاق لكلمة الفساد , فقد تعددت مفاهيم الفساد وتنوعت بحسب مرجعيات المفكرين وأيديولوجياتهم . فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة . أي أنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته . فيما عرفه المجلس الاوربي على أنه الرشوة , وأي تصرف أخر متعلق بأفراد أو كانت لهم مسؤوليات القطاع العام والخاص بهدف الحصول على منافع غير مستحقة من أي نوع سواءً لأنفسهم أم للأخرين [3] .

أما أهم أسباب الفساد : - فيمكن أجمال مجموعة من اسباب العامة لهذه الظاهرة وهي : -

١-انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة .

٢- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية و القضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعد سببا مشجعا على الفساد .

٣ - ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .

٤- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل [4].

٥ - ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.

٦- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد .

٧-غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة .

٨ - ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها [5].

٩- الاسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة .

١٠- اسباب بايولوجية وفزيولوجية :- وهي جميع الاسباب الأساسية التي يكتسبها الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق في حياته وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته .

١١- اسباب اجتماعية :- وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية.

١٢- الاسباب الحضرية :وتعني بروز ظاهرة الفساد الإداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك تكون حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام ألقيمي الحضري. كما أنها تبدو تحركا طبيعيا لتقليص الفجوة بين قيم المجتمع وقيم قواعد العمل الرسمية .

١٣- الأسباب السياسية :إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية. كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري .

١٤ – أسباب هيكلية :وتعزى الأسباب إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية [6] .

١٥ - هناك عدة اسباب تفسر تعثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غالبية البلدان العربية منها , سبب تخبط السياسات لدى النظم الحاكمة وعدم وضوح الاولويات واستشراء الفساد السياسي والاداري وضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات والخطط وقد اسهمت سياسات الاصلاح الاقتصادي من قبل البلدان العربية بضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والخصخصة اسهمت في زيادة حدة مشكلات البطالة والتضخم والفساد والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت اكثر ضرراً بالفقراء .

١٦ – إن من اهم اسباب الفساد الاقتصادي : الحرب الباردة والتي انتجت انتشار تجارة السلاح على نطاق واسع ومن ثم استفادت التنظيمات الارهابية من وفرة السلاح في السوق بما في ذلك بعض الاسلحة عالية التقنية والتدمير وحتى الاسلحة فوق التقليدية [7] .

...

المبحث الثاني
صور الفساد الاقتصادي والمالي

إن الفساد الاقتصادي والمالي والاداري يظهربصور متعددة ويجمعها عامل مشترك يتمثل في الاستغلال غير المشروع للوظيفة العامة ، وقد اشارت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لعام 2003 الى صور ذلك الفساد والتي تتلخص بالاتي[8] :

١-**الرشوة :** - وهي صورة واضحة للموظف الذي يريد استغلال وظيفته للحصول على منافع مادية ، وهي معروفة لدى كبار وصغار الموظفين وقد اطلقت عليها تسميات متنوعة منها اكرامية او مساعدة او هدية الغاية من ذلك تلطيف شكلها لكن هي في جوهرها رشوة يحاسب عليها القانون بوصفها جريمة . وقد تدفع الرشوة من صغار الموظفين الى كبيرهم للتغطية على تصرفاتهم اللاقانونية ، وقد تكون نوعا من المشاركة في ريع الفساد او قد تدفع الى من هو ادنى في السلم الوظيفي ثمنا لسكوته على السرقات الكبرى . وجاء في الاتفاقية الدولية بان الرشوة تتمثل في صورتين هما الصورة التقليدية للرشوة عندما تدفع من موظف عام وطني اما بالصورة الثانية التي تقع من موظع عام اجنبي او موظف في مؤسسة دولية عمومية . ورشوة الموظف العام الوطني ذلك الفعل الذي يتمثل بوعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة او عرضها عليه او منحه اياها بشكل مباشر او غير مباشر لكي يقوم الموظف بفعل ما او يمتنع عن القيام بذلك الفعل لدى اداء واجباته الرسمية . ان هذا الوصف للرشوة من قبل الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد للعام (2003) لا يختلف عما اورده المشرع العراقي من وصف لتلك الرشوة في قانون العقوبات المرقم (111) لسنة 1969 حيث اشارت الفقرة الاولى من المادة (307) الى ان الرشوة هي الحالة التي يطلب فيها موظف او مكلف بخدمة عامة او يقبل لنفسه او لغيره عطية او منفعة او ميزة او وعد بشي من ذلك لاداء عمل من اعمال وظيفته او الامتناع عنه او الاخلال بواجباته الوظيفية . وقد جرم القانون العراقي ذلك الفعل بان عاقب عليه بالسجن عشر سنين او بالحبس او الغرامة على ان لا تقل عما طلب او وعد به[9] .

٢– **المحاباة :** - وهذا المظهر من الفساد شائع في الدول النامية , وقد يكون هذا النفوذ مستمداً من الصلاحيات الممنوحة للشخص بحكم وظيفته , فيصبح قادراً على التساهل مع اقاربه أو معارفه على حساب الانظمة والتعليمات التي تحكم سير عمله أو ان يعطيهم الاولوية في انهاء معاملاتهم والاستفادة من خدمات دائرته قبل غيرهم , وهذا النمط من الفساد يعد خطيراً بسبب تبريره الذي يلاقي قبولاً في ثقافات معينة ويمارس من قبل الكثير وعلى مختلف المستويات بناءً على قناعتهم . ٣

٣- **الاختلاس :** - ويعرف بأنه قيام الموظف أو من يحكمه بأخذ اشياء مملوكة للدولة أو للأفراد موجودة تحت حيازته , استغلالاً منه لوظيفته أو بحكم صفته القانونية بقصد استيلائه عليها او تسهيل ذلك لغيره , ولتغطية ذلك التصرف عن طريق التحريف في الدفاتر والسجلات المحاسبية [10].

٤- إن ضياع حق الدولة المالي نتيجة الإهمال أو التقصير يترتب عليه صرف الامتناع عن أداء العمل أو عدم أدائه بدقة وأمانة ,وهذا يترتب عليه ضياع للوقت والجهد الذي يقوم به الموظف.

٥- الانحرافات التنظيمية : - وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرةً بالعمل الذي يقوم به الموظف ومن أمثلتها , إفشاء أسرار العمل، وعدم التعاون مع الزملاء .

٦- انحرافات سلوكية : - وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي، ومن أمثلتها الاشتغال بعمل تجاري، وشراء ما تعرضه السلطة للبيع .

٧- انحرافات جنائية :تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية ، مثل الرشوة، والاختلاس، والتزوير في المحررات الرسمية، والسرقة، وجرائم السلوك الشخصي الأخرى [11] .

٨– المحسوبية :- أي امرار ما تريده التنظيمات أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

٩– الوساطة : - أي تدخل شخص ذا مركز **وظيفي** لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ .

١٠– الابتزاز والتزوير : - لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود[12]

١١– نهب المال العام : - والسوق السوداء والتهريب بأستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

١٢- التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.

١٣– التهريب الضريبي : - يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة إلى محاولات الابتزاز من قبل رجال الاعمال في القطاع الخاص , فهؤلاء يدفعون الرشاوي بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو اعفاء ضريبي لفترة طويلة من خلال الاحتيال [13] .

المبحث الثالث

أثر الفساد الاقتصادي والمالي على الاقتصاد العراقي

لايوجد مقياس مباشر للفساد إلا أنه توجد عدة طرق غير مباشرة تكشف عن الفساد ومدى تفشيه في المجتمعات والمؤسسات وبالنظر إلى تعدد الممارسات الفاسدة تعتمد طرق الكشف عن الفساد على مصادر متعددة منها : الصحف والمجلات وشبكات الانترنت ودراسة حالات من الإدارات التي يحتمل انتشار الفساد فيها كإدارات الجمارك والشرطة، إلى جانب الاستبيانات العامة والتقارير والاحصاءات الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية . إن الفساد بابعاده واشكاله العديدة ظاهرة طبيعية في مجتمعات بلدان العالم الثالث بسبب فساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي ، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة، حيث يتم استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة او الابتزاز او المحاباة او اهدار المال العام او التلاعب فيـه وسواء اكان ذلك مباشراً أم غير مباشر، و الإخلال بالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص [14] .

وعليه فإن الفساد الاقتصادي والمالي يترك جملة من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية وأهمها [15] :-

أ - يترتب على ممارسة الفساد الاداري والمالي ربح مالي من قبل المسؤول أو الموظف مما ينعكس على رفع تكلفة الحصول على الخدمة ومن هنا فأن الفساد هو بمثابة ضريبة تفرض على طالبي الخدمة. وبالنسبة للمستثمرين فأن ذلك يعيق الاستثمار لانه يخفض العائد على الاستثمار.

ب - ان انتشار تعاطي الفساد بطبيعة الحال يؤدي الى تقليل ايرادات الخزينة العامة ويحرمها من موارد تحتاجها الدولة للانفاق على الخدمات العامة وتطويرها .

ج - ان الفساد الاداري والمالي من شأنه ان يضعف اداء القطاعات الاقتصادية وبالتالي فأنه يضعف النمو الاقتصادي في البلد.

د - يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية للدخل والثروات لصالح الاكثر قوة في المجتمع (والذين يحتكرون السلطة) أو المقربين منها وبالتالي تزداد الفوارق الطبقية في الدخل والثروات بما في ذلك من تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي [16] .

ي - ان الفساد في مجال تنفيذ المشروعات يفسح المجال لمنفذي هذه المشروعات للتلاعب بالمواصفات بما ينعكس سلباً على جودة المشاريع من الناحية الفنية فضلاً عن ارتفاع تكاليفها.

و - ان الفساد في العراق يعد اليوم العامل الاكبر والاوحد الذي يسيء الى مصداقية الحكومة واصبح يمثل تهديداً للامن الوطني. ففي الوقت الذي تعمل الحكومة على

جذب الاستثمارات الاجنبية للبلاد واعادة اعمار البنية التحتية فأن المستثمرين الاجانب يضطرون لدفع المال لتسهيل الحصول على الخدمات المطلوبة التي يفترض ان تكون جزءاً من عمل الادارة الحكومية الاعتيادية وهذا ما يدفع الكثير منهم الى العزوف عن الاستثمار في العراق. ومن هنا فأن الفساد الاداري والمالي من شأنه ان يعمل على تعويق عملية التنمية ويعرقل مساعي البلد للدخول الى مجتمع الاعمال في العالم كلاعب على قدم المساواة مع الاخرين .

ز - واخيراً فأن الفساد يؤدي الى حرمان العراقيين من رغد العيش وحتى من ابسط مقومات العيش، الامر الذي جعل بغداد تعد من بين أسوأ المدن من ناحية مستوى المعيشة حسب التسلسل العالمي المنشور [17] .

وسوف نستعرض في الجدول(١) قرارات الادانة القضائية الصادرة عن القضايا الجزائية المحالة من مديريات تحقيق هيئة النزاهة في العراق لعام 2017 , أذ أن وزارة المالية فقد كان عدد المدانين (162) مدان , وهذه الوزارة هي الاعلى بين الوزارات العراق بعدد المدانين . أما الاقل بعدد المدانين من بين مؤسسات الدولة فقد كانت بين الهيآت الغير مرتبطة بوزارة , وكذلك المتفرقة والتي بلغ عدد المدانين(1) مدان , وكان من بين المدانين برتبة وزير في مختلف الوزارات والهيآت فقد بلغ عددهم (7) وزراء في الدولة العراقية . أما من كان برتبة مدير عام فأعلى فبلغ عدد المدانين (38) مدان من بين المدانين حسب قرارات الادانة , وقد كان عدد قرارات الادانة للعاملين في دوائر الدولة والتي تكون وظائفهم دون مدير عام إلى اقل موظف في وزارات الدولة فقد بلغ عدد هذه القرارات (689) قرار أدانة في كافة المؤسسات الحكومية , ويعني ذلك إن اعلى نسبة احكام وادانة في مؤسسات الدولة فكانت عند الموظفين والذين هم دون المدير العام . ويبن ذلك الجدول (1) الاتي :-

جدول (١)

القضايا الجزائية المحالة من مكاتب تحقيق هيئة النزاهة في العراق

ت	الجهة المعنية الوزرات	عدد المدا نين	المناصب الوظيفية					
			بدرجة وزير		بدرجة مدير عام فأعلى		دون ذلك	
			عددهم	عدد الأحكام	عددهم	عدد الاحكام	عدد الاحكام	
1	المالية	162	1	2	3	14	102	
2	العدل	110					86	
3	الاعمار والاسكان	86			1	1	75	
4	الصحة	63					43	
5	الداخلية	62					58	
6	الدفاع	38			6	9	23	
7	النقل	34			1	1	29	
8	التعليم العالي	28					16	
9	التربية	28			1	1	22	
10	التجارة	25	1	2			21	
11	النفط	24					20	
12	الكهرباء	16	1	1	2	4	11	
13	الشباب	15					8	
14	الصناعة	15			2	2	10	
15	مجالس المحافظات	13			1	3	10	
16	الزراعة	11	1	1	3	3	6	
17	المحافظات	9			3	3	6	
18	القضاء	9					4	
19	العمل	7					32	
20	الهجرة	6					30	
21	الاتصالات	4					14	
22	الثقافة	4					11	
23	التخطيط	3					4	
24	الموارد	3					6	
25	مجلس النواب	2	1	1			1	
26	مجلس الوزراء	2					2	
27	رئاسة الجمهورية	1					1	
28	الخارجية	1			1	1	----	
29	الهيآت	100	1	3	7	9	72	
30	المتفرقة	8					8	
31	المجموع	889	6	10	31	51	731	

المصدر : - هيئة النزاهة , التقرير السنوي لهيئة النزاهة , العراق , 2017 , ص 123 .

إن الفساد الاقتصادي والمالي هو إساءة استخدام السلطة و استغلال المنصب الإداري في الجهات الحكومية وهو يزيد بزيادة هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية ، سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، ويظهر من خلال الرشوة وتعطيل الإجراءات الإدارية لإنجاز عمل معين من اجل الاستفادة الشخصية من ذلك النشاط ، وتعيين الموظفين حسب المبدأ القبلي او العلاقات العائلية ،وان الفساد الاداري والمالي عندما يتغلغل في جسد الدولة وبين أروقة مؤسساتها وجهازها الإداري يجعل الأداء الاقتصادي شبه مشلول ، ويمكن لظاهرة الفساد أن تنمو وتتزايد بفعل عوامل شخصية. يساهم الفساد في تدني كفاءة الاقتصاد العام ،حيث انه يحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويسيء توجيهها أو يزيد من كلفتها ، وكذلك أضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة ،ويمكن رصد بعض الاثآر الاقتصادية المتعلقة بظاهرة الفساد الاقتصادي والمالي منها [18] : -

أ- حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي :- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمارالأجنبي ، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنلوجيا، يكون الفساد قد اضعف هذه التدفقات الاستثمارية ويعطلها كما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وتراجع مؤشرات التنمية البشرية فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.
ب- توزيع الدخل والثروة : يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع ، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاجتماعية .
ت- تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية : الفساد يساهم بشكل فعال في عرقلة التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري ، ويؤدي الى انهيار المجتمع وعدم أيمان المواطن بالتالي بالدولة وحكومته ، بالاضافه الى انه يؤدي الى ايجاد تفاوت طبقي. ث- تأثير الفساد على المستهلك والاقتصاد القومي : تسبب الة الفساد في الدولة برفع درجة عدم التيقن في الاقتصاد وتزيد من عدم فعاليته ، حيث انه يصيب بشكل مباشر النواحي الاقتصادية والسياسية لأي بلد، كما أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد،و البلدان التي يقل فيها الفساد يمكن أن يزيد دخلها القومي بنسبة (400 %) وكذلك يزيد الاستثمار فيما لو قورن ببلدان أخرى ينتشر فيها الفساد
ج- الزيادة المباشرة في التكاليف : أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد هي الزيادة المباشرة في التكاليف ينقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو

الاقتصاد القومي ككل أو كليهما معًا، فالمبالغ التي يدفعها رجل الأعمال إلى الموظف الحكومي مقابل الحصول على تسهيل معين، يتم نقل عبئه عن طريق رفع الاسعار لتعويض الرشوة المدفوعة ، وقد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة. وقد يؤدِي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية ، وتخفيض قيمة العملة المحلية ، وهذا يعني أن الاقتصاد القومي هو الذي يتحمل عبء هذه الرشوة .

ح- آثار جانبية للفساد : - بالنسبة للآثار الجانبية للفساد نجد ان هناك علاقة عكسية مابين الفساد والكفاءة الاقتصادية للاجهزة الحكومية فانتشاره يقلل الكفاءة الاقتصادية ويؤثرعلى فاعلية وكفاءة البنية التحتية والانتاجيـــة للاجهزة الحكومية و يتسبب في ايقاف نموها وتطويرها والتي هي تكون الاساس في اعادة بناء المجتمع على المدى الطويل ، بالاضافة الى ان الفساد يزيد من معدلات الجريمة والفقر والتخلف لانه يهدد الاحكام القانونية الموجودة [19] .

وقد كانت العينات المدروسة من العراق حسب مقياس الفساد العالمي الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية , وحسب الجدول (٢) الاتي :-

جدول (٢)

نتائج إجابات عينات العراق على استبانة مقياس الفساد العالمي

السنة القطاع	2009	2010	2013	المعدل	النتيجة	الترتيب
البرلمان	3,4	3,6	3,1	3,37	درجة متوسطة	الحادي عشر
القطاع الخاص	3,6	3,0	2,7	3,1	درجة متوسطة	التاسع
وسائل اعلام	3,3	2,3	2,3	2,63	درجة متوسطة	الثالث
الموظفون العموميون	3,9	3,1	3,0	3,33	درجة متوسطة	العاشر
القضاء	3,1	2,6	2,8	2,83	درجة متوسطة	السابع
المجتمع المدني	----------	2,5	2,2	2,35	غير فاسد	الثاني
الهيئات الدينية	----------	2,0	2,0	2,0	غير فاسد	الاول
الشرطة	----------	3,1	2,8	2,95	درجة متوسطة	الثامن
العسكرية	----------	2,8	2,5	2,65	درجة متوسطة	الرابع
التعليم	----------	2,8	2,7	2,75	درجة متوسطة	الخامس
الصحة	----------	----------	2,8	2,8	درجة متوسطة	السادس

المصدر :- غزوان رفيق عويد , دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية , مجلة النزاه والشفافية للبحوث والدراسات , العدد (9) , العراق ٢٠١٦ , ص 196 .

ولغرض معرفة مقدار التغير في وجهات نظر العراقيين حول مستوى الفساد في قطاعات مختلفة لكل سنة , وان المقياس المستعمل لهذا السؤال هو مقياس(ليكرد) خماسي التدرج الذي يتوزع من أعلى وزن فيه حيث أعطي الدرجة (5) لتمثل حقل الإجابة(فاسد للغاية)الى أوطأ وزن فيه والذي أعطي درجة(1) لتمثل حقل الإجابة (غير فاسد اطلاقاً) وعلى هذا الأساس فإن الوسط الفرضي سيكون (3) كمتوسط أداة القياس بهدف قياس وتقييم الدرجة المتحصل عليها والمتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة بسبب ان الوسط الفرضي عبارة عـــن متوسط أعلى درجة في المقياس (5) وأوطأ درجة فيه (1) أي أن (5 + 1 \ 2 = 3) ,وان تحليل درجة القطاع النهائية سيكون وفق الآتي [20] : -

من (1) الى (1.79) تشير الى غير فاسد اطلاقاً.

من (1.80) الى (2.59) تشير الى غير فاسد.

من (2.60) الى (3.39) تشير الى درجة فساد متوسطة.

من (3.40) الى (4.19)تشير الى فاسد.

لقد شهد الاقتصاد العراقي لعام 2016 تعافيا ملحوظا تمثل بمعدل النمو الحقيقي الموجب اللاقتصاد على الرغم من الحالة الامنية التي تشهدها البلاد والمتمثلة بالحرب ضد تنظيم عصابات داعش الارهابية ومن ثم اعتماد العراق على النفط مصدر وحيداً للموازنة في ظل الاستمرارالحاصل في انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك نتيجة لزيادة المتحققة في انتاج النفط الناجمة عن الاستثمارالأجنبي المباشر المتصل بأنتاجه إذ سجلت كميات الإنتاج لعام 2016 زيادة بنسبة (19,2 %) قياساً بمعدل نمو بلغت نسبته (12,7%)عام 2015 ليسجل المعدل اليومي للتصدير (3,3) مليون برميل يومياً مقابل (3) مليون برميل للعام 2015 , في حين سجل سعر برميل النفط (36) دولار مقابل (44,7) دولار عام 2015 . وقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي من النفط بالاسعار الثابتة لعام 2016 بنسبة (6,3 %) قياساً إلى عام 2015 ليسجل (193,7) تريليون دينار مقابل (182,3) تريليون دينار لعام 2015 , وذلك لأرتفاع كميات إنتاج النفط بنسبة بلغت (19,2 %) [21] .كما في الجدول (3) الاتي :

جدول (3)
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2015-2016

التفاصيل	2015	2016	معدل النمو %
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (تريليون دينار) سنة أساس 2007= 100	182,3	193,7	6,3
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (تريليون دينار)	207,9	196,5	5,5 -
متوسط نصيب الفرد بالاسعار الجارية (مليون دينار	5,6	5,2	7,1 -

المصدر : - البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي , العراق , 2016 , ص 14 .

أما قيمة الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الجارية لعام 2016 فقد انخفض مقارنة بعام 2015 بنسبة (- 5 ,5 %) ليسجل (196,5) تريليون دينار مقابل (207,9) تريليون دينار لعام 2015 . وقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية إلى (5,2) مليون دينار لعام 2016 مقابل (5,6) مليون دينار 2015 . أي بنسبة انخفاض بلغت (-7,1 %) [22] . لقد كانت نتيجة هذا التراجع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العراق بسبب تراجع مستوى الأمن بعد الاحتلال الامريكي للعراق وانتشار الارهاب (داعش) وخاصة في المناطق الغربية من العراق , وانتشار ظاهر الفساد الاقتصادي والمالي في مختلف مفاصل القطاعات الاقتصادية , وكذلك انفتاح اقتصاد العراق على مختلف دول العالم , وهذا الاقتصاد الاحادي (الريعي) المعتمد بالاساس على انتاج وتصدير النفط الخام , واستيراد مختلف السلع والخدمات , مما أدى إلى تراجع مستوى الاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته الاقتصادية .

المبحث الرابع
معالجة الفساد الاقتصادي والمالي في الاقتصاد العراقي

في دولة نفطية ريعية، وفي ظل اقتصادي يعاني من اختلال هيكلي مزمن , يفتقر إلى التنوع وتعدد مصادر الدخل , تنمو بنية الفساد , وتمتد سريعاً إلى جميع أوجه وتفاصيل النشاط الاقتصادي , والسلوك السياسي , والحراك الاجتماعي , من خلال ترسيخ منهج معين للإنفاق العام , ونمط معين لإعداد وتنفيذ ومتابعة رصد التخصصات في الموازنة العامة . ومن خلال ذلك فإن الاسلوب الحالي لأعداد الموازنة العامة لايستطيع أن يعكس (جدوى النفقات) وإنما يعكس (حجم النفقات) , وبهذا النمط من الموازنات يتم التركيز من قبل جميع المعنيين بهذا الموضوع (بما في ذلك الجهات الرقابية) على ماتم (إنفاقه) فقط من تخصيصات الموازنة العامة , وليس على (كفاءة) هذا الانفاق أو (جدواه) الاقتصادية والاجتماعية . إن التحقق من (مردود) النفقة العامة , وإيقاف أوجه الهدر والتبديد وسوء التصرف والتخصيص للمال العام , والحد من كافة أشكال الفسد المرتبطة بهذه العملية , يتطلب الإسراع في تطبيق أسلوب بديل لأعداد الموازنة العامة , بدلاً من الاسلوب البائس والمتخلف المعمول به الآن [23] .

ان تحسين الاداء والممارسة الحكومية لايلد من رحم دولة ضعيفة ومستباحة ,وهو بحاجة لدعم المواطنين ودعم الجيران ودعم المجتمع الدولي .وعلى أية حكومة وطنية حقيقة ان تعمل على مكاشفة مواطنيها بمشاكل بكل أبعادها وتفاصيها .. وان تعمل على حثهم على مؤزرتها (باعتبارهم المستفدين الأساسين من برامجها الآنية المستقبلية). واستناداً الى مقاربة الفساد في العراق , وضرورة التعامل معه كبنية تمتلك مقومات اتساعها وشمولها واستدامتها , وليس (كظاهرة) عابرة ضمن منظومات عمل سياسية واقتصادية (انتقالية) قصيرة الاجل فإن الباحث يرى بأن التقـدم إلى الامام في اطار خطة عمل بعيدة المدى للحد من الفساد في العراق و(تجفيف) منابع استدامته , يمكن أن يكون من خلال مايأتي [24] :-

١-مقترحات حول الاطار العام لتحجيم قدرة الفساد على الاستدامة من خلال النظام التعليمي، ويتضمن:-

أ - اعداد منهاج اكاديمي شامل لمكافحة الفساد مكون من:-

- انماط اكاديمية (مناهج) .
- مقررات دراسية .
- قضايا ودراسات حالة .
- ادوات تعليمية ومواد مرجعية يمكن للجامعات وغيرها من المؤسسات ألاكاديمية دمجها في برامجها الدراسية القائمة .

ب - تدريس قضايا مكافحة الفساد في إطار دورات دراسية لمواد القانون وإدارة ألاعمال وعلم الجريمة والعلوم السياسية.
ج - معالجة النقص الحالي في المواد التعليمية في مجال مكافحة الفساد والتي تكون مناسبة للاستخدام على مستوى الدارسات الجامعية الاولية والعليا على حد سواء.
٢ - تأسيس (ألاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد) ، وصياغة نظامها الداخلي .
ويمكن تحديد اهداف ومهام هذه الاكاديمية بما يأتي [25] : -
أ - مكافحة ظاهرة الفساد على نحو شامل ومشترك بين مختلف التخصصات ذات الصلة، مع الحرص على مراعاة مبدأ الحرية الاكاديمية والوفاء بأعلى المعايير المهنية .
ب - تعزيز القدرة على منع ومحاربة الفساد بالإضافة الى قياسه .
ج - خلق شراكة قوية وفاعلة تعزز المشاركة في الخبرات والمعرفة في مجال مكافحة الفساد مع الشركاء آلاخرين من خلال مناهج (مشتركة) وحلقات دراسية، ومؤتمرات وانشطة اخرى (كما ورد في المادة - 1 - من مذكرة تفاهم هيئة النزاهة مع الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد) .
د - تدريب الموظفين في مختلف القطاعات تدريباً فعالا على جميع الجوانب المتعلقة باحدث آلاليات والممارسات المتبعة في مجال مكافحة الفساد.
ك - تدريب المسؤولين الحكوميين على استراتيجيات مكافحة الفساد.
خ - تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية للمدراء التنفيذيين والمسؤولين عن مكافحة الفساد في السلطة القضائية.
ر - بناء القدرات بهدف ضمان ملائمة المهارات وآلاليات المطلوبة لتنفيذ الالتزامات الوطنية في اطار اتفاقية ألامم المتحدة لمكافحة الفساد.
ي - تعزيز القدرات الوطنية لضمان استعادة الموجودات وتعزيز الشفافية ومبادرات الحوكمة الرشيدة .
و- تمكين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عن طريق بناء قدراتها وزيادة مشاركتها في مبادرات مكافحة الفساد .
وهناك اصلاحات اقتصادية في مواجهة الفساد الاقتصادي في العراق منها [26] .
1 - إصلاح النظام الضريبي :- تحتل الضرائب أهمية كبيرة في العديد من دول العالم كونها أحد مصادر الايرادات التي تعتمد عليها الدولة في رسم سياستها المالية ، ويقاس نجاح النظام الضريبي بمدى قدرته على تحقيق أكبر حصيلة مالية ممكنة تكفل للدولة القيام بأهدافها التنموية، إلا أن الفساد في العراق يتعارض مع هذا التوجه ويخفض من إلايرادات الضريبية عن طريق التهرب الضريبي أو الرشاوى التي يتقاضاها موظفو الضرائب. وعليه لابد من إصلاح النظام الضريبي في العراق من خلال التصدي للفساد والتهرب الضريبي في إطار منظومة متكاملة من إدارة ضريبية فعالة وحديثة، ويتم الاصلاح بالآتي : -

أ - إعادة النظر في سعر الضريبة التصاعدي الذي ورد في المادة (13) من الفقرة (1) * من قانون ضريبة الدخل المرقم (113) لسنة 1982 المعدل عام 2004 ، كونه يعد من أهم الدوافع على التهرب الضريبي ، وتقليل شرائح الضريبة وبدرجة محسوسة أصحاب الدخول العالية .

ب - استبدال بعض ألاحكام الخاصة بالعقوبات كالمادة(56 الفقرة (1) و 57 و 58) * من قانون ضريبة الدخل المرقم (113) لسنة 1982 المعدل عام 2004 ، التي ثبت عدم جدواها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بعقوبات شديدة بما يخص السجن والغرامة المالية .

ج- تحقيق البساطة والوضوح في القوانين الضريبية على نحو يمكن فهمها بكل جوانبها حتى على مستوى المكلف البسيط ، وأن تكون ألاحكام كافة واضحة ومعلومة تمكن المكلف من حساب ضريبته ، وأن تحد من قدرة الموظفين في استخدام اجتهادهم في تطبيق تلك القوانين .

د - ضرورة نشر الوعي الضريبي كونه من الوسائل الجوهرية لإنجاح السياسة الضريبية في مكافحة الفساد ، من خلال شعور كل مواطن بأن مساهمته بدفع الضريبة تسهم في بناء مجتمعه وتنميته وازدهاره.

هـ- إعادة النظر في رواتب موظفي دوائر الضرائب في العراق، وبعكسه تكون الوظيفة عرضة للفساد والعمل بنظام الحوافز والمكافآت بشرط أن تكون على وفق معيار النزاهة [27] .

*ملاحظة (فرض ضريبة بشكل تصاعدي (3 %) لغاية (250) ألف دينار عراقي و(5%) من (250 إلى 500) ألف دينار عراقي , (10%) من (500) لغاية مليون دينار عراقي , (15 %) مازاد عن مليون دينار عراقي .

و - العمل بالبند (ثانياً) من المادة (28) في الدستور العراقي ، المتضمنة إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد ألادنى لمستوى معيشتهم ولتحقيق التوازن والمساواة بين شرائح المجتمع .

ز - فتح دورات تدريبية للمكلفين بدفع الضريبة وموظفي الضريبة ، تظهر أهمية المال العام والضرائب ودفعها وجبايتها ، وتأثير الوضع المالي بالبلد في الاستقرار الاقتصادي.

2 - تعد إدارة الجمارك أحد العناصر الرئيسة التي تسهم في عملية التنمية ، كونها تتعامل مباشرة مع التجارة الخارجية ، ولذلك ينبغي أن تسعى الحكومة العراقية إلى إصالح المؤسسات الجمركية من أجل الحد من الفساد الذي يؤدي إلى تخفيض الرسوم الجمركية من جهة ، وتهريب البضائع من جهة أخرى، إذ إجتاح الفساد هذه المؤسسة الاقتصادية المهمة لإسباب عدة أهمها عدم قدرة الدولة على السيطرة في المناطق الساخنة ، فاستغلت عصابات منظمة هذا الضعف لاسيما في المنطقة الغربية، وبالتحديد على الحدود السورية وألاردنية ،

ففرضت سيطرتها على هذه المراكز الحيوية ، في حين غدت سيطرة الهيأة العامة للجمارك شكلية مما سمح للسلع بالدخول والخروج من دون النظر إلى ضوابط وسياقات العمل المقررة ، فضلاً عن التلاعب في ألاوزان والمقاييس .ومن وسائل إصالح هذه المؤسسة الحيوية للحد من الفساد ما يلي [28] .

أ - إعادة النظر في بعض المواد التي يشوبها الضعف في قانون الجمارك المرقم (23)لسنة 1984 ، المعدل إلى قرارات الائتلاف رقم (38) لسنة 2003 , وأيضاً القانون (54) لسنة 2004، وبخاصة الفقرات التي تمنح الموظف الاجتهاد غير المبرر الذي يضر بالاقتصاد الوطني .

ب - الشفافية في المعلومات والقوانين فالابد من إدارة جمركية تشعر التجار ووكلاء إلاخراج والمواطنين بالإجراءات الجمركية في ضوء الشفافية والمشاركة لتمنحهم معرفة واسعة بما هو مطلوب منهم ومراحل إنجاز المعاملة لتجنب حالات الفساد .

ج - تطبيق هيأة الجمارك لآلية المخاطر ، وهي آلية تمكن إلادارة الجمركية من تأسيس نظام مبكر , وشبكة دفاعية لحماية الاقتصاد وألاسواق من مخاطر الجرائم الاقتصادية المختلفة .

د - تنسيق عمل الجمارك مع المؤسسات الحكومية الساندة لها ، لضمان الحد من الفساد كحرس الحدود وخفر السواحل مع تفعيل التنسيق وبصورة جدية مع وزارة الصحة بما يخص التقييس والسيطرة النوعية , لأهميتها في كشف البضائع الملوثة كالأدوية وغيرها من المواد الغذائية التي لها ضرر على صحة المواطنين .

هـ- تفعيل دور المحكمة الجمركية في مكافحة التهريب ، وتزويدهم بأجهزة حديثة للكشف عن الغش والتلاعب الحاصل في البضائع العابرة للحدود.

٣ - توفير فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة ومحاربة الفقر :- فالفساد نتاج للفقر والبطالة وهو منتج لهما ، فتقل احتمالات النزاهة والمبدئية في مجتمع فقير عاطل عنه في مجتمع مرفه يجد ما يكفيه للعيش بكرامة ورخاء [29] .

٤- المنع من ابدية الادارات :- أي منع استمرار الرئيس الاداري كالوزير والمدير العام او رئيس الهيئة في منصبة مدة غير محددة ، لان ذلك مدعاة للفساد ، ما دام لا يتوقع ازاحته عن منصبه ، ولا اعادة النظر فيه من خلال اداءه وانجازاته ، بخلاف لو تم تعيينه لفترة معينة ، ولو كانت قابلة للتجديد ولكن لمرة واحدة فقط ، اذ ان قبول ولاية الموظف للتجديد يكون مفيدا في فحص ونقد وتقييم اداء وعمل الموظف حين النظر في قبول منحه ولاية جديدة من الجهة المختصة باعطاءه ولاية جديدة ، كما ان عدم استمرار الموظف الى ما لا نهاية في منصب يعطيه مؤشر ان اعماله واداءه وتصرفاته بالمال العام سيكون محل مراجعة ممن سيحل محله في المنصب ، وهو شكل من اشكال الرقابة او على الاقل الاحساس بوجود الرقابة اللاحقة [30] .

الاستنتاجات والتوصيات

أ – الاستنتاجات

1 – استفحلت ظاهرة الفساد في العراق بسبب ضعف الرقابة الحكومية بعد عام 2003 وهذه الظاهرة هي ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية .

2 - الفساد المالي والاداري يظهر بصور متعددة منها : - الاهمال في ضياع حق مالي للدولة وغسيل الاموال , والرشوة , والانحرافات السلوكية , والمحسوبية , والابتزاز والتزوير والوساطة وغيرها من أشكال الفساد المالي والاداري .

3 - إن من أهم أسباب الفساد الاداري والمالي تزايد فرص ممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية , ويساعد على ذلك عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل , وكذلك تزايد حالات الفقر والجهل , واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة .

4 - إن مكافحة الفساد تحتاج إلى قرار سياسي وإدارة سياسية قوية مبنية على تحقيق الصالح العام والحفاظ على موارد العراق الاقتصادية من أجل القضاء على ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق .

5 - وجود النظام القضائي المستقل أمر لابد منه في محاربة انواع الفساد ومنها الفساد الاقتصادي في العراق .

ب – التوصيات

1 – لابد من تحقيق توازن اقتصادي كبير لرفع المستوى ألمعاشي في العراق وأختيار الشخص المناسب والمتخصص في المكان المناسب من أصحاب الخبرة والتخصص , سواء كان موظف في دوائر الدولة أو كان أحد المواطنين من احد طبقات المجتمع العراقي من أجل النهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع .

2 - نشر الوعي الديني بأهمية الأمانة بصورة عامة والأمانة الوظيفية بشكل خاص والقانونية في دوائر الدولة العراقية , و المدارس والجامعات والمساجد عن حالات الفساد الاقتصادي والمالي والاداري .

3 - استقلالية القضاء واعطاءه الدور الاول في تشريع القوانين التي تساهم في مكافحة الفساد بكل أشكاله وخصوصا ما يتعلق منها , المحسوبية , والواسطة , والرشوة وغسيل الأموال .

4 – أعطاء دور كبير للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل تمكينها في بناء قدراتها وزيادة مشاركتها في مبادرات مكافحة الفساد الاقتصادي والمالي في العراق .

5 - إصلاح النظام الضريبي في العراق لمنع التهريب الضريبي والتقليل من الرشوة من خلال نشر الوعي الضريبي , والذي يعد من الوسائل الجوهرية لإنجاح السياسة الضريبية في مكافحة الفساد المالي والاداري .

الهوامش والمصادر

أولاً - الهوامش

١- ساهر عبد الكاظم مهدي , الفساد الاداري اسبابه وآثاره وأهم اساليب المعالجة, قسم التفتيش الاداري , العراق , بدون سنة طبع , ص 1 – 2 .
٢ سمير عبود عباس , صباح نوري عباس , الفساد الاداري والمالي في العراق , مظاهره أسبابه , ووسائل علاجه , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , هيئة التعليم التقني , بغداد 2008 , ص 2 – 3 .
٣- هيثم عبد الله سلمان , دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد 25 , البصرة , العراق ,2015 , ص 5 – 6 .
٤ – ساهر عبد كاظم مهدي , مصدر سابق , ص 7 – 8 .
٥ – المصدر نفسه , ص 8 – 9 .
٦ – المصدر نفسه , ص 9 .
٧ – ابراهيم علي كرو , احمد محمد عبدو , علاقة الفساد السياسي بالارهاب (العراق نموذجاً 2003 – 2014) , المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز , المجلد (6) , العـــدد (1) , العراق , 2017 , ص 203.
٨ - علي سكر عبود , تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري , دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد (12) العدد(1) , القادسية, العراق , 2010 , ص 121 -122.
٩ – المصدر نفسه , ص 9 .
١٠ – ابراهيم خليل سلطان القصير , الفساد المالي والاداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004 -2014) , رسالة ماجستير , الادارة والاقتصاد , جامعة القادسية , العراق , 2017 , ص 12 .
١١– سمر عادل حسين , الفساد الاداري , أسبابه , آثاره وطرق مكافحته , ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته , مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , هيئة النزاهة العدد السابع, العراق , 2014 , ص 130 – 131 .
١٢ – سعاد عبد الفتاح محمد , الفساد الاداري والمالي , مظاهره , سبل معالجته , هيئة النزاهة , نشرة دورية , العدد (3) , العراق , 2007 , ص 5 .
١٣ – محمد عبد صالح حسن , عماد صلاح , , آلاثار الاقتصادية والاجتماعية في العراق هيئة النزاهة في العراق . . http\\ www. Nazaha . iq .com
١٤ – فاطمة عبد جواد , الفساد الاداري والمالي , وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته . http // www. Tax. Mof . gov . iq
١٥– مدحت القريشي,الفساد الاداري والمالي في العراق , أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته , شبكة الاقتصاديين . iraqieconomists . net
١٦ – المصدر نفسه , الانترنيت .

١٧ – المصدر نفسه , الانترنيت .
١٨ - فاطمة عبد جواد , الفساد الاداري والمالي , وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته , مصدر سابق , الانترنيت .
١٩ – المصدر نفسه , الانترنيت .
٢٠ – غزوان رفيق عويد , دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية , مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , العدد (9) , العراق , 2016 , ص 194 .
٢١ – البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي , العراق , 2016 , ص 13 .
٢٢ – المصدر نفسه , ص 14 .
٢٣ – عماد عبد اللطيف سالم , الفساد في العراق من البنية إلى الظاهرة , محاولة للخرج من الحلقة المفرغة للاستدامة (1974 – 2015) , مجلة الغري, المجلد(14) , العدد (3) جامعة الكوفة , العراق , 2017 , ص 472 .
٢٤ – المصدر نفسه , ص 484 .
٢٥ – المصدر نفسه , ص 485 .
٢٦ – نبيل جعفر عبد الرضا , محمد جاسم عواد , استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي , مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة الكربلاء , المجلد (1) , العدد (3) , جامعة كربلاء , العراق , 2012 , ص 9 .
٢٧ – المصدر نفسه , ص 10 .
٢٨ – المصدر نفسه , ص 10 – 11 .
٢٩ – القاضي رحيم حسن العكيلي , قاضي بداءة الكرادة عضو اللجنة القانونية والاستشارية في بيت الحكمة , العراق, بدون سنة طبع , ص 29 .
٣٠ – المصدر نفسه , ص 29 .

ثانياً – المصادر

أ – الكتب

١ - عباس , سمير عبود , عباس , صباح نوري , الفساد الاداري والمالي في العراق , مظاهره أسبابه , ووسائل علاجه , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , هيئة التعليم التقني , بغداد 2008 .
٢ - مهدي , ساهر عبد الكاظم , الفساد الاداري اسبابه وآثاره وأهم اساليب المعالجة, قسم التفتيش الاداري , العراق , بدون سنة طبع .

ب - المجلات العلمية

١ – حسين , سمر عادل , الفساد الاداري , أسبابه , آثاره وطرق مكافحته , ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته , مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , هيئة النزاهة العدد السابع, العراق , 2014
٢- سلمان , هيثم عبد الله , دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق , مجلة الاقتصاد الخليجي , العدد 25 , البصرة , العراق ,2015

٣- سالم , عماد عبد اللطيف , الفساد في العراق من البنية إلى الظاهرة , محاولة للخرج من الحلقة المفرغة للاستدامة (1974 – 2015) , مجلة الغري , المجلـــــد (14) , العدد (3) جامعة الكوفة , العراق , 2017 .
٤- عبد الرضا , نبيل جعفر, محمد جاسم عواد , استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي , مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة الكربلاء , المجلد (1) , العـــدد (3) , جامعة كربلاء , العراق , 2012 .
٥- عويد , غزوان رفيق, دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية , مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , العدد (9) , العراق , 2016 .
٦ - عبود , علي سكر , تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري , دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (12) العدد (1) , القادسية , العراق , 2010
٧ - كرو , ابراهيم علي , احمد محمد عبدو , علاقة الفساد السياسي بالارهاب (العراق نموذجاً 2003 – 2014) , المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز , المجلد (6) , العـــدد (1) , العراق , 2017 .

ج – التقارير والكتب الرسمية

١ - البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي , العراق , 2016 .
٢ - العكيلي , القاضي رحيم حسن , قاضي بداءة الكرادة عضو اللجنة القانونية والاستشارية في بيت الحكمة , العراق, بدون سنة طبع .
٣ - محمد , سعاد عبد الفتاح, الفساد الاداري والمالي , مظاهره , سبل معالجته , هيئة النزاهة , نشرة دورية , العدد (3) , العراق , 2007

د – الرسائل العلمية

١ - ابراهيم خليل سلطان القصير , الفساد المالي والاداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004 -2014) , رسالة ماجستير , الادارة والاقتصاد , جامعة القادسية , العراق , 2017 .

ي – الموقع الالكتروني

١ - القريشي , مدحت , الفساد الاداري والمالي في العراق , أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته , شبكة الاقتصاديين . iraqieconomists . net
٢ - جواد , فاطمة عبد , الفساد الاداري والمالي , وآثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته . http // www. Tax. Mof . gov . iq
٣ - حسن , محمد عبد صالح , صلاح , عماد , , آلاثار الاقتصادية والاجتماعية في العراق هيئة النزاهة في العراق . http\\ www. Nazaha . iq .com .